دلالة أبنية الأسماء وأثرها في دلالة سياق الحديث عند العيني في كتابه عمدة القاري

أ.م.د. قاسم خليل ابراهيم
م.م. عزت ابراهيم حماش

ملخص البحث

يمثل هذا البحث دراسة لدلالة أبنية الأسماء وأثرها في دلالة سياق الحديث الشريف من حيث ارتباطها بالعناصر السابقة واللاحقة في السياق اللغوي والمقام، إذ جرى توظيف هذه الأبنية بحسب مقتضيات السياق الدلالية التي وجهت دلالة أبنية الأسماء تبعاً لمقاصد المتكلم التي سيق الحديث لأَجلها، وقد كان العيني من أبرز الشراح الذين أولوا هذا الجانب عناية فائقة في تفسير الحديث، ومن أهم الأبنية التي كشف عن دلالتها في ضوء سياق الحديث، أفعل التفضيل، واسم الفاعل مبيناً أن هذه الأبنية قد تحتفظ بدلالتها الأصلية في بعض السياقات، وتخرج عنها في سياقات أخرى.

RESEARCH SUMMARY

This research represents a study to denote buildings names and their impact on the significance of the modern context as they relate to the elements before and after in the context of linguistic and foremost, it was employing these buildings according to the requirements of the context, semantic made against denote architectures names depending on the purposes of the speaker that they were driven to talk to her, has been kind of leading commentators who Ulloa careful attention to this aspect in the modern interpretation, and most important buildings that reveal the significance in light of the context of the modern, superlatives, and the name of the actor noting that these buildings may retain Bdalaltha original in some contexts, and graduated them in other contexts.

مقدمة البحث:

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وعلى اله وصحبه اجمعين.

أما بعـــــد:-

فإن المستوى الصرفي في اللغة يتكون من بنيتين اسمية وفعلية ، ولكلا البنيتين دلالتها الخاصة التي تؤديها في السياق الذي ترد فيه، وسياق الحديث الشريف هو أحد السياقات اللغوية التي تنتظم فيها البنى الصرفية لتؤلف دلالتها التي تساهم في تأدية الغرض المقصود من الحديث، وقد كشف الشراح عن دلالة تلك الصيغ في ضوء تفسيرهم للحديث النبوي ،وكان العيني أحد الشراح الذين وقفوا على النكات الدلالية التي حققها التوظيف السياقي للأبنية الصرفية في الحديث الشريف ،ومنها أبنية الأسماء التي سار موقف العيني منها في اتجاهين : أحدهما يتمثل بحديثه عن البنية نفسها وما قيل في أصل اشتقاقها من غير أن يربطها بالعناصر السابقة واللاحقة في السياق ، وهو الاتجاه الذي حظي بنصيب وافر في شرحه ،والاخر: الكشف عن دلالة البنية الصرفية من خلال النظم اللفظي لسياق الحديث ،وذلك بربط البنية بما جاورها من ألفاظ تحدد معناها بحسب ما تقتضيه دلالة سياق الحديث التي قد ترجح المعنى المشهور حينا وتخرج عنه حينا اخر إلى دلالة تفرضها طبيعة الاستعمال. وقد ظهرت ملامح هذا الإتجاه في شرحه في بيانه دلالة أبنية الأسماء ولاسيما بنية اسم الفاعل وأفعل التفضيل ،فهما من أكثر الأبنية الصرفية التي وجه دلالتها تبعا لدلالة سياق الحديث ،لذا اقتضى ذلك تقسيم البحث على مبحثين : خصصت الأول للحديث عن بنية اسم الفاعل وتفسير العيني لدلالتها في ضوء السياق ، وتناولت في المبحث الثاني بنية أفعل التفضيل وموقف العيني من الكشف عن دلالتها في سياق الحديث الشريف ، وتلت هذين المبحثين خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

واخر دعوانا أن الحمدلله رب العالمين

دلالة سياق الأبنية:

إذا كان نظام اللغة يتألف من مستويات أربعة تشكل بمجموعها ذلك النظام الذي يسود عناصره الترابط و التناسق وتؤدي اللغة في ضوئه وظيفتها الأساسية، فإن الأبنية الصرفية هي إحدى مكونات هذا النظام التي تدل على معانٍ مختلفة، تضبطها ضوابط ومعايير يمكن بواسطتها تمييز نوع البنية من خلال دراستها ضمن العلاقات التركيبية التي تربط بينها[١]؛ لذا ينبغي أن ندرك أن الأبنية الصرفية تملك دلالتين: إفرادية مجردة، وتركيبية سياقية؛ وكلتا الدلالتين مهمة في بناء التركيب اللغوي إذ لا يمكن التقليل من شأن الدلالة الافرادية بأي شكل من الأشكال؛ لأنها تعد بمثابة المادة الأولية التي لا غنى للمتكلم عنها في التعبير عن مقاصده[٢]. وقد تنبه علماء العربية إلى أن معنى الأبنية يكون على أحوال كثيرة أوجبت تصريف الألفاظ تلبية للحاجة إلى الدلالة عن كل حال ببنية خاصة تدل على ذلك المعنى، قال ابن يعيش: ((ولما كان المعنى يكون على أحوال كثيرة؛ كمعنى: المضي، والحال والاستقبال، والفاعلية، والمفعوليّة وغيرها، كانت الحاجة وغيرها، كانت الحاجة إلى الدلالة على كل حال منها ماسّة، لم يكن بدّ من لفظ خاص يدل على ذلك المعنى بعينه فلهذا وجب التصريف، واختلاف الأبنية بالزيادة والنقص والتغيير ونحو ذلك، ليدل كل لفظ على المعنى المراد))[٣]. فالغاية من وجود علم التصريف أساسها التعبير عن المعنى المراد بالبنية التي تناسبه؛ لأن من فوائد هذا العلم التي أقرها الزركشي اختلاف معاني البنية الواحدة إذ قال ((وفائدة التصريف حصول المعاني المختلفة المتشعبة عن معنى واحد، فالعلم به أهم من معرفة النحو في تصريف اللغة؛ لأن التصريف نظر في ذات الكلمة والنحو نظر

(١) ينظر: دور البنية الصرفية (د. لطيفة إبراهيم النجار) ٣٧.
(٢) ينظر: الإعجاز الصرفي في القران الكريم (عبدالحميد هنداوي) ٤٩.
(٣) شرح الملوكي ٩٥- ٩٦.

في عوارضها))[١]. وعلى الرغم من اتخاذ علماء اللغة المعنى معياراً في تقسيم الكلام إلى (اسم وفعل وحرف) وهو ما عكسته مقولتهم (الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أولا))[٢] إلا أن عنايتهم بالجانب الشكلي للصيغة الصرفية كان أكثر من العناية بالجانب المعنوي لها، ويتضح ذلك في تعريفهم لبنية الكلمة: بأن: (المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها وهيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها))[٣]. وقد أكد هذا الدكتور فاضل السامرائي بقوله: ((أما مسألة المعنى فإنهم كانوا يمرون بها عرضاً ولا أقول إنهم أغفلوا المعنى... بل ذكروا أحياناً قسماً من معاني الصيغ... إلا أن البحث لا يزال ناقصاً غير مكتمل))[٤]. وما يهمنا أن اللغويين لم يغفلوا معاني الأبنية بل أدركوا أهميتها في السياق اللغوي، وقد ازدادت هذه الأهمية في الدراسات الحديثة حتى ظهر ما يعرف بالسياق الصرفي الذي يدرس البنى الصرفية من خلال القرائن اللفظية والحالية التي تنتج عنها دلالة السياق الصرفي[٥]، وهذا النوع من السياق لا يعنى بدراسة الأبنية المجردة، وإنما يدرس الأبنية الصرفية من خلال تركيب سياقي معين مضافة إليها المورفيمات السابقة واللاحقة لتؤدي دلالة سياقية صرفية معينة[٦]، وذلك لأن (المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنىً واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما فإذا تحقق المبنى بعلامةٍ اصبح نصاً في معنىً

(١) البرهان ٢٩٧/١.
(٢) الكافية في النحو ٧/١.
(٣) شرح الشافية ٢/١.
(٤) معاني الأبنية ٥.
(٥) ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين ٥٩.
(٦) ينظر: المصدر نفسه ٥٩.

واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء)[١]. فاختلاف بناء الكلمة من حيث الزيادة والنقصان يتبعه اختلاف في المعنى وهذا ما لحظه علماء اللغة بقولهم: ((إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى))[٢].

ونظراً لأهمية الأبنية الصرفية في دلالة السياق أثرنا الكشف عن دلالتها في ضوء السياق اللفظي للحديث الشريف قاصدين بذلك بيان مدى فهم العيني لأثر هذه الأبنية في دلالة سياق الحديث، وسنتلمس ذلك في منهجه التفسيري من خلال أبنية الأفعال، وأبنية الأسماء، وأبنية جموع التكسير.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٣.

(٢) الخصائص ٥٥٤/١.

المبحث الأول
دلالة أبنية الأسماء

دلالة بنية أفْعَلَ التفضيل:

أفْعَلَ التفضيل من أبنية المشتقات في العربية حدَّه اللغويون بتعريفات كثيرة ركزت في مجملها على الاشتقاق والزيادة في بنيته، ولا سيما الزيادة في المعنى، لذا قالوا في تعريفه: ما اشتق لموصوف بزيادة على غيره في المعنى المشتق هو منه(١).

ولابد من الالتفات إلى موقف العلماء من دلالة بنية التفضيل في السياقات اللغوية، إذ الأصل في دلالتها مشاركة المفضل والمفضَّل عليه في الصفة، مع زيادة المفَضَّل فيها، ويبدو أن هذه الدلالة ليست مطردة ففي بعض السياقات لا تظهر دلالة أفْعَلَ التفضيل بوضوح بل قد تقتضي المشاركة وغيرها، وقد استوقف ذلك اللغويين فاختلفوا فيه فمنهم من ذهب إلى أن أفْعَلَ التفضيل لا يجرد من معنى المشاركة بين المفضل والمفَضَّل عليه، ومن هؤلاء الكسائي(ت ١٨٩هـ)، والفراء(ت ٢٠٧هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ)(٢). ومنهم من ذهب إلى خلاف ذلك مؤكداً تجردها من معنى المشاركة بأن تكون بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة، ومن أصحاب هذا المذهب أبوعبيدة(ت ٢١٠ هـ)، والمبرد(ت ٢٨٥ هـ) وجماعة من المفسرين، الذين جعلوا من شواهده قوله تعالى: (وهو أهون عليه) أي هين عليه(٣)، محتجين بقول الفرزدق(٤): (بحر الكامل)

---

(١) ينظر: التعريفات ٢١، والتوفيق على مهمات التعريف (المناوي) ٥١/١.

(٢) ينظر: معاني القران ٣٢٤/٢، والزاهر ١٢٣/١، والأشباه والنظائر ٥١/٦.

(٣) ينظر: مجاز القران ٢١٤، والمقتضب ٢٤٥/٣، وجامع البيان ٣٤/٢١، ومعاني القران(الزجاج) ١٨٣/٤، والجامع لأحكام القران(القرطبي) ٢٠/١٤.

(٤) ديوانه ٧١٤/٢.

إن الذي سمك السماءَ بنى لنا بَيْتاً دعائمه أعَزُّ وأطولُ

أراد: عزيزة طويلة[١].

وعني العيني في شرحه للحديث الشريف ببيان أثر البنية الصرفية في دلالة سياق الحديث، ومنها دلالة بنية أفْعَلَ التفضيل التي وضَّح كثير من أحكامها في الاستعمال فضلاً عن كشف دلالتها الوظيفية في السياق، ومن هذه الأحكام أنها لا تستعمل إلا بأحد الوجوه الثلاثة وهي الإضافة ومن واللام ونبه على أنها قد تجرد من ذلك عند العلم بها، وورد ذلك عنده في حديثه عن صيغة (أفضل) التي جاءت في سياق سؤال الصحابة عن أفضلية المسلمين[٢] في قوله: ((قالوا يا رسول الله أيُّ الإسلام أفضلُ؟...))[٣] إذ يتوقع أن سائلاً يسأل فيقول: ((فإن قيل: أفضل، أفْعَلَ التفضيل وقد علم أنه لا بد أن يستعمل بأحد الوجوه الثلاثة وهي الإضافة ومن واللام. قلت: قد يجرد من ذلك كله عند العلم به، كما في قوله تعالى: ((يعلم السر وأخفى)) [سورة طه:٧] أي: أخفى من السر، وقولك الله اكبر، أي اكبر من كل شيء، والتقدير: هاهنا أفضل من غيره. ومعنى الأفضل... هو الأكثر ثوابا عند الله تعالى من غيره))[٤]، لعل في شرحه هذا لأحوال استعمال (أفْعَل) ما يؤكد أن التفضيل لا ينحصر في شيئين.

ومن مواطن كشفه عن دلالة بنية أفْعَلَ التفضيل في سياق الحديث، ما جاء في حديث أبي هريرة أنَّه قال: ((قيل: يا رسول الله من أسْعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لقد ظننْتُ يا أبا هريرةَ أن لا يسألني عن هذا

(١) الزاهر ١/١٢٣.
(٢) وفي رواية مسلم:- (أي المسلمين أفضل) صحيح مسلم ١/٦٦.
(٣) صحيح البخاري١/١٣، رقم الحديث:١١.
(٤) عمدة القاري ١/٢٢٣.

الحديث أحدُ أوَّلُ منك لَما رأيت من حِرْصِك على الحديث، اسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا اله إلا الله خالصاً من قلبه أو نفسه))[١].

ذهب العيني في بيان دلالة أفْعَلَ التفضيل إلى القول: ((فان قلت: أفْعَلَ التفضيل يدل على الشركة، والمشرك والمنافق لا سعادة لهما. قلت: اسعد ها هنا بمعنى سعيد، يعني سعيد الناس، كقولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان، يعني عادلا بني مروان، ويجوز أن يكون على معناه الحقيقي المشهور، والتفضيل بحسب المراتب أي: هو اسعد ممن لم يكن في هذه المرتبة من الإخلاص المؤكد البالغ غايته، وكثير من الناس يحصل له سعد بشفاعته، لكن المؤمن المخلص أكثر سعادة بها، فإن النبي عليه السلام يشفع في الخلق بإراحتهم من هول الموقف ويشفع في بعض الكفار بتخفيف العذاب، كما صح في حق أبي طالب، ويشفع في بعض المؤمنين بالخروج من النار بعد أن دخلوها،...، فظهر الاشتراك في مطلق السعادة بالشفاعة، وأن أسعدهم بها المؤمن المخلص))[٢].

عرض العيني في توجيه دلالة أفْعَلَ التفضيل في سياق الحديث وجهين: أحدهما: أن أسعد بمعنى سعيد أي أفْعَلَ التفضيل بمعنى الصفة المشبهة (فعيل) ومما دعاه إلى هذا المعنى دلالة بنية التفضيل على الاشتراك في الوصف الذي وقع مضافاً إلى عموم الناس الذين يكون منهم المشرك والمنافق اللذان لا تشملهما سعادة على الإطلاق. والآخر: أن يكون على معناه المشهور المنطوي على الاشتراك في الوصف، ويكون التفضيل بحسب مراتب الشفاعة لمن يريحهم من هول الموقف، ومن يخفف عنهم

(١) صحيح البخاري١/٣١ ، رقم الحديث ٩٩.
(٢) عمدة القاري ١/١٩١.

العذاب وهكذا فهم مشتركون في مطلق السعادة بالشفاعة لكن أسعدهم بها المؤمن المخلص.

ومن خلال مذاهب العلماء في دلالة بنية التفضيل يتبين أن العيني قد اخذ بكلا المذهبين في بيانه دلالة قوله (أسعد الناس)، ولم يكن وحده من ذهب إلى هذا التوجيه، بل سبقه الكرماني إليه من غير أن يرجح احد الوجهين على الآخر[١].

وربما تكون علة ذلك أن مجيء بنية التفضيل في قوله (أسعد الناس) من الأمور المشكلة عند الشراح، وهذا ما نص عليه القسطلاني بقوله: ((واستشكل التعبير بأَفْعَلَ التفضيل في قوله (أسعد)))[٢].

وعلى الرغم من استشكال التعبير بأَفْعَلَ التفضيل في سياق الحديث نج أن بعض الشراح قد رجح بقاء دلالة بنية التفضيل على معناها الحقيقي المشهور، راداً في الوقت نفسه خروجها عن بابها، قال ابن حجر: ((والحاصل أن في قوله أسعد إشارة إلى اختلاف مراتبهم في السبق إلى الدخول باختلاف مراتبهم في الإخلاص ولذلك أكده بقوله: من قلبه مع أن الإخلاص محله القلب لكن إسناد الفعل إلى الجارحة ابلغ في التأكيد وبهذا التقرير يظهر موقع قوله أسعد و أنها على بابها من التفضيل ولا حاجة إلى قول بعض الشراح الأسعد هنا بمعنى السعيد لكون الكل يشتركون في شرطية الإخلاص لانا نقول يشتركون فيه لكن مراتبهم فيه متفاوتة))[٣].

ويبدو أن ابن حجر بنى ترجيحه على أساس المناسبة بين التفاوت في الاشتراك بالصفة الذي تفيده دلالة بنية أَفْعَلَ التفضيل والتفاوت في مراتب الشفاعة التي سبق

---

(١) ينظر: الكواكب الدراري ٩٤/٢، وفيض القدير ٦٤٨/١.

(٢) إرشاد الساري ١٩٥/١.

(٣) فتح الباري ٤٤٣/١، وينظر: فتح القدير ٦٤٨/١.

وان أشار إليها العيني في كشفه عن معنى البنية في سياق الحديث، ولعل تفسير ابن حجر هو الأرجح في ضوء دلالة الحديث؛ لان سأله عن (أسعد الناس) لابد أن يحمل على إخلاص خاص مختص ببعض دون بعض ولا يخفى تفاوت رتبه[١]. وهذا ما رجحه المناوي في حديثه عن الصيغة قائلاً في (أسعد): ((فهو على بابه لا بمعنى سعيد كما ظُنَّ))[٢].

ووقف العيني عند قوله (صلى الله عليه وسلم): ((أما بعد فما بالُ رجالٍ منكم يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله فأيُّما شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرطٍ فقضاءُ الله أحقُّ وشرطُ الله أوثَقُ ما بال رجال منكم يقول أحَدُهُمْ اعتق يا فلان ولي الوَلاءُ إنما الولاءُ لمن أعْتَقَ))[٣].

وفي تفسيره للحديث الشريف كشف عن دلالة بنية التفضيل، فقال في قوله: ((وشرط الله أوثق)): ((أي: باتباع حدوده التي حدها، وهنا أفْعَلَ التفضيل ليس على بابه، لأنه لا مشاركة بين الحق والباطل، وقد يرد أفْعَلَ لغير التفضيل كثيراً))[٤].

ومن الواضح في قول العيني انه يحمل دلالة أفْعَلَ التفضيل على غير معنى المشاركة في الصفة، معللاً ذلك على وفق ما تقتضيه دلالة سياق الحديث؛ التي تأبى الاشتراك بين الحق والباطل منبهاً على أن مجيئه لغير التفضيل كثير، متخذاً من كشفه عن معنى بنية التفضيل دلالة قاطعة من غير أن يذكر لها وجهاً آخر كما مر في الحديث السابق.

---

(١) ينظر: ارشاد الساري ١٩٥/١.
(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير ٣٠٥/١٠.
(٣) صحيح البخاري١٥٢/٣، رقم الحديث ٢٥٦٣.
(٤) عمدة القاري ١٧٥/١٣.

والحق أن العيني في هذا التوجيه يتفق مع غيره من الشراح الذين ذهبوا إلى خروج بنية التفضيل في هذا السياق عن بابها، ومن هؤلاء ابن حجر الذي قال في قوله: ((وشرط الله أوثق)): ((أي بإتباع حدوده التي حدها وليست المفاعلة هنا على حقيقتها إذ لا مشاركة بين الحق والباطل، وقد وردت صيغة أفعل لغير التفضيل كثيراً))[١] وقد تابعه في هذا المعنى القسطلاني[٢].

وتبدو متابعة العيني لابن حجر واضحة في بيان دلالة بنية التفضيل من خلال رفضهما معنى الاشتراك بين الحق والباطل في السياق، ولعله المعنى الذي يناسب المقام الذي القى فيه النبي (صلى الله عليه وسلم) خطبة أكد فيها بطلان الشروط التي تفرض عند العتق أي الشروط المخالفة لحدود الله سبحانه وتعالى، وهي المقصودة بقوله (صلى الله عليه وسلم): ((فأيُّما شرطٍ ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرطٍ))، فهذه الشروط على الرغم من كثرتها لكنها مخالفة لكتاب الله فهي باطلة، وأكد القرطبي ذلك بقوله في هذا الحديث: ((خرج مخرج التكثير يعني أن الشروط غير المشروعة باطلة ولو كثرت))[٣].

وبهذا لا مفاضلة ولا اشتراك في قوله: ((وشرط الله أوثق))؛ لأن سياق الحديث دال على أن المراد: شرط الله قوي وما سواه باطل واه[٤]،بل إن ذلك ثابت ومقرر بإتباع حدود الله التي حدها ،من هنا يصح قولنا :إن العيني احتكم إلى السياق في كشف معنى بنية التفضيل ،وربما ساعده في ذلك المقام الذي اقتضى أن يكون قوله (صلى الله عليه وسلم) على سبيل التوبيخ والزجر لهم؛ لأنه قد بين لهم أن هذا الشرط

(١) فتح الباري ١٩٢/٥. وينظر: فيض القدير ٢١٩/٢.
(٢) ينظر: إرشاد الساري ٣٣١/٤.
(٣) المفهم ٣٢٧/٤ ، وينظر: إرشاد الساري ٣٣١/٤.
(٤) ينظر: إرشاد الساري ٣٣٠/٤، وفيض القدير ٢١٩/٢.

لا يصح[١]، لذلك فالتوظيف السياقي للبنية الصرفية قد أخرجه عن بابها لإثبات بطلان هذه الشروط هذه الشروط والتأكيد بأن شرط الله أقوى، وهذا المعنى لا يؤدي المعنى المشهور لبنية التفضيل بحسب سياق الحديث بل يؤدي إلى المنافاة المعنوية إذ لا اشتراك بين الحق والباطل بأي من الوجوه. أي إن جواز المشاركة بينهما قد شكلت قرينة مانعة من إرادة المعنى المشهور للبنية الصرفية في هذا السياق.

وننتهي من هذا إلى قول إن العيني في تحديده دلالة بنية أفعل التفضيل اتبع منهج اللغويين الذين أجازوا خروج أفعل عن بابه في الاستعمال اللغوي[٢]، ولاسيما أنه ممن يجيزون هذا المذهب وقد بدا هذا واضحاً في مؤلفاته الأخرى[٣]. وربما يكون هذا دليل على إدراكه لمقتضيات دلالة السياق التي أدت إلى خروج هذه البنية عن بابها؛ لأنه من المعروف أن ((المبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما، في سياق ما فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء))[٤]. وليس هناك أدل من هذه المحددات الدلالية من سياق الحديث. ومن دلالات بنية أفعل التفضيل التي حددها العيني بحسب دلالة سياق الحديث ما جاء في قوله (صلى الله عليه وسلم): ((ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء ولو

(١) بنظر: الكواكب الدراري ١٠٦/١١.

(٢) ينظر: مجاز القران ٢١٤، والمقتضب ٢٤٥/٣.

(٣) قال العيني حين استشهد بقول الفرزدق: قوله: ((أعز وأطول)) فإنهما على وزن أفعل التفضيل ولكن لم يقصد بهما تفضيل بمعنى: عزيزة طويلة، كما في قوله تعالى ((وهو أهون عليه))[الروم:٢٧] يعني وهو هَيِّن عليه. المقاصد النحوية ١٠٦/٣.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٣.

يعلمون ما فيهِمَا لأتوهما ولو حبواً لقد هممْتُ أن آمر رَجُلاً يَؤُمُّ الناسَ ثم آخُذُ شُعلاً من نارٍ فأُحَرِّق على من لا يخرجُ إلى الصلاة بعد))[١].

ذهب العيني في تفسير دلالة أفعل التفضيل في قوله ((أثقل)) الى انها باقية على بابها، وهذا ما يفهم من قوله: ((أثقل)): ((أفعل التفضيل، فيدل على أن الصلوات كلها ثقيلة على المنافقين، والفجر والعشاء أثقل من غيرهما، وأما الفجر فلأنه وقت لذة النوم، وأما العشاء فلأنه وقت السكون والراحة، وقد قال تعالى في حق المنافقين: ((ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى)) [التوبة: ٥٤]))[٢].

ومن هذا التفسير لدلالة بنية التفضيل في سياق الحديث أورد العيني علة ثقل هاتين الصلاتين بما يكون عليه حال الإنسان في هذين الوقتين، فالفجر وقت اللذة والنوم والعشاء وقت السكون والراحة، وقد كان الكرماني أول من نبه على هذه الخاصية في الفجر والعشاء وذلك بقوله: ((وليست صلاة أثقل منهما لأنهما في وقت النوم والاستراحة))[٣]. فلاختصاصهما بهذه الأمور لابد أن تكونا أثقل من غيرهما؛ لأن الكسل فيهما من عادة المنافقين[٤]، لذلك احتج العيني لثقلهما على المنافقين، بقوله تعالى: ((ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى)) [التوبة:٥٤].

وأخذ القسطلاني بهذا المعنى مؤكداً أن هاتين الصلاتين أثقل من غيرهما على المنافقين لقوة الداعي إلى تركهما، مبيناً سبب إطلاق النفاق عليهم، فقال: ((وفي تعبيره بأفعل التفضيل دلالة على أن الصلاة جميعها ثقيلة على المنافقين والصلاتان المذكورتان أثقل من غيرهما لقوة الداعي المذكور الى تركهما، وأطلق عليهم النفاق وهم

(١) صحيح البخاري ١٣٢/١، رقم الحديث ٦٥٧.
(٢) عمدة القاري ٢٥٦/٥.
(٣) الكواكب الدراري ٤٤/٥.
(٤) مرقاة المفاتيح ٥٤٣/٢.

مؤمنون على سبيل المبالغة في التهديد لكونهم لا يحضرون الجماعة ويصلون في بيوتهم))[١].

وفي ضوء قول العيني وغيره من الشراح يبدو أن دلالة أفعل التفضيل لا يمكن أن تخرج عن بابها إلى الصفة المشبهة؛ لأن ليس المراد من دلالة السياق ثبات الوصف من غير تفضيل، وإنما المراد بيان الثقل وتفاوته من صلاة إلى أخرى، ومما يناسب هذا المعنى مجيء أفعل التفضيل على بابه الذي يفضي إلى التفاوت في ثقل الصلاة على المنافقين فمن المعلوم أنها ثقيلة عليهم لكن هذا الثقل يتفاوت بحسب مواقيت الصلاة ففي الفجر والعشاء تكون أزيد ثقلا عليهم، بدليل أن هاتين الصلاتين أجرهما أعظم، قال (صلى الله عليه وسلم): ((من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما صلى الليل كله))[٢].

ولعل ما في هذين الوقتين من مشقة في الذهاب إلى صلاة الجماعة خصهما عليه الصلاة و السلام بمزيد الفضل و الأجر.

ومما يعزز بقاء دلالة بنية التفضيل على معناها المشهور في سياق الحديث تخصيص الذكر في الصلاة بدالّين لغويين هما الفجر والعشاء مما يقتضي التفاوت في الثقل عن أوقات الصلاة الأخرى فكأن هاتين أكثر ثقلا من غيرهما، وهذه الدلالة لا يؤديها دال الوصف المباشر الذي يضفيه خروج الصيغة عن بابها إلى معنى الثبات في الوصف (الصفة المشبهة) والله أعلم.

وفضلاً عن ذلك فإن المقام هنا مقام بيان أفضلية العشاء في جماعة مما يستوجب معنى زيادة ثقل الفجر والعشاء على غيرهما، وهذا المعنى تحققه دلالة أفعل التفضيل

---

(١) إرشاد الساري ٢/٣٠، وينظر: منحة الباري٢/٣٧٠.

(٢) صحيح مسلم ١/٤٥٤، رقم الحديث ٢٦٠.

بمعناه المشهور الذي بينه العيني من خلال دلالة سياق الحديث. ويمضي العيني مبيناً دلالة بنية التفضيل الواردة في سياق قوله (صلى الله عليه وسلم): ((أَعْظَمُ الناس أجراً في الصلاة أبعدهم فأبْعَدُهم مَمْشىً والذي ينتظرُ الصلاةَ حتى يُصَلِّها مع الإمام أعْظَمُ أجراً من الذي يصلِّي ثُمَّ يَنَامُ))[١].

ففي بيانه دلالة قوله: ((أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم فأبعدهم ممشى)) حمل أفعل على معنى التفضيل وإن لم يصرح بذلك لكن ما يفهم من شرحه التفضيل في الأجر، قائلاً: ((... فكل صلاة توجد فيها المشقة من حيث بُعْد الممشى فهي أعظم أجراً وأفضل من الصلاة التي لا يوجد فيها ذلك، فينتج من ذلك أن صلاة الفجر إذا كان فيها بُعْد الممشى مع كونه عقيب النوم الذي فيه راحة للبدن، مع مصادفة الظلمة أحياناً تكون أعظم أجراً وأفضل من غيرها))[٢].

و الملحظ في هذا أن العيني ربط بين دلالة بنية التفضيل الدالة على الزيادة في المعنى[٣]، الذي دل عليه عظم الأجر في سياق الحديث والمقام؛ لأن الحديث مسوق في بيان أفضلية صلاة الفجر، لكن زيادة الأجر في سياق الحديث مقترنة ببعد المسافة التي يمشيها المصلي، أي إن السياق دال على التفاوت في زيادة الأجر بحسب بعد المسافة. ومما يرجح هذا مجيء الفاء في قوله (فأبعدهم) التي حملها العيني على الترتيب المصاحب بالتفاوت رافضاً في دلالتها معنى الاستمرار الذي ذهب إليه الكرماني، واحتج لهذا المعنى بقول الزمخشري، فقال: ((قوله: (فأبعدهم) الفاء فيه للاستمرار، كما في قولهم الأمثل فالأمثل، هكذا قاله الكرماني قلت: لم يذكر أحد من

(١) صحيح البخاري ١٣١/١، رقم الحديث ٦٥١.
(٢) عمدة القاري ٢٤٨/٥.
(٣) ينظر: شرح الشافية ٢٧٩/١، وحاشية الصبان ١٢٥٦/١.

النحاة أن الفاء تجيء بمعنى الاستمرار، ولكن يمكن أن تكون الهاء هاهنا للترتيب مع التفاوت من بعض الوجوه. وقال الزمخشري: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال: أحداها: أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود...، والثاني: تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه، نحو قولك: خذ الأكمل فالأفضل،... والثالث: أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو: رحم الله المحلقين فالمقصرين... فقيل: تقع الفاء تارة بمعنى: ثم، كما في قوله تعالى ((ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً))[المؤمنون:١٤٠] فالفاءآت فيها بمعنى: ثم، لتراخي معطوفاتها، فعلى هذا يجوز أن تكون الفاء هاهنا بمعنى: ثم، بمعنى أبعدهم ثم أبعدهم))[١].

ويبدو أن دلالة سياق الحديث تُؤْثِر كشف العيني عن دلالة الفاء؛ لأنها أنسب لدلالة التفاوت في زيادة الأجر مع بُعْد المسافة إلى المسجد لما فيه من المشقة، وهذا ما يوافق دلالة أفعل التفضيل في السياق لذلك أن بعض الشراح قد نقل تعقيب العيني على الكرماني في هذا الموضع[٢]، ومنهم من رجح أن تكون الفاء بمعنى (ثم) وأما قول الكرماني للاستمرار كالأمثل فالأمثل فمنعه العيني بأنه لم يذكر أحد من النحاة أنها تجيء بمعناه...))[٣].

ومن التأمل في دلالة ظاهر سياق الحديث يتبين أنها جاءت مبنية على التفاوت في زيادة الأجر وبعد المسافة وهذا قد كشف عنه النظام اللفظي في سياق الحديث إذ اعتمد على تكرار بنية التفضيل الدالة على معنى الزيادة، مما أدى إلى تحقيق التناسب

(١) عمدة القاري ٢٤٨/٥، وينظر: الكواكب الدراري ٤١/٥، وإرشاد الساري ٢٨/٢، وفيض القدير ٦/٢.
(٢) ينظر: إرشاد الساري ٢٨/٢.
(٣) فيض القدير ٤٣١/٤.

الدلالي بين دلالة التفضيل وزيادة الأجر المترتب على المشقة التي تلحق المصلي في صلاة الفجر فهي أزيد فيعلم أن أجرها أوفر[١]. والله أعلم.

وخلاصة ذلك أن دلالة سياق الحديث بما فيها من قرائن دالة على أن بنية الخطاب في سياق الحديث قائمة على التفضيل الدال على زيادة الأجر، وبذلك كان العيني وغيره من الشراح في غاية الدقة و الإدراك في كشف دلالة بنية التفضيل حين اكتنفوا بالمعنى القياسي للبنية الذي ترجحه القرائن.

اسم الفاعل

هو ((ما دل على الحدث والحدوث وفاعله))[٢]، فالمقصود بالحدث معنى المصدر، وبالحدوث ما يقابل الثبوت فـ(قائم) اسم فاعل دال على القيام وهو الحدث، وعلى التغير وهو الحدوث؛ لأن القيام ليس ملازماً لصاحبه وهو يدل على ذات الفاعل أي صاحب القيام. أي الفاعل في الجملة[٣].

وحد العيني اسم الفاعل في موضع آخر من مؤلفاته بقوله: ((وهو اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل واشتق منه لمناسبتها في الوقوع صفة للنكرة))[٤]، واتبع هذا التعريف بما ورد في اصطلاح الصرفيين عند حديثهم عن اسم الفاعل مؤكداً أن حد اسم الفاعل أعم مما ذهبوا إليه[٥].

وقد وقف العيني في شرحه للحديث الشريف على أثر بنية اسم الفاعل في السياق اللغوي للحديث، ومن أمثلة ذلك ما ورد في قوله (صلى الله عليه وسلم): ((إذا نعس

---

(١) ينظر: فتح الباري ١/١١٥.
(٢) أوضح المسالك ٣/٢١٦.
(٣) ينظر: معاني الأبنية (د. فاضل السامرائي) ٤٦.
(٤) شرح المراح ١١٥.
(٥) ينظر: المصدر نفسه ١١٥.

أحدُكُم وهو يصلي فليَرْقُدْ حتى يَذْهَبَ عنه النَّوْمُ فإن أحدكم إذا صَلَّى وهو ناعِسٌ لا يدري لَعَلَّه يستغفِرُ فَيَسُبَّ نَفْسَه))[١].

ونراه يكشف عن فائدة التغاير في سياق الحديث بين البنية الفعلية والبنية الاسمية المتمثلة باسم الفاعل (ناعس)، آخذاً برأي الكرماني في كشفه عن ذلك، فقال: ((فإن قلت: ما الفائدة في تغيير الأسلوب حيث قال: ثمة وهو يصلي، بلفظ الفعل، وهاهنا: وهو ناعس بلفظ اسم الفاعل؟ قلت: ليدل على أنه لا يكفي تجدد أدنى نعاس وتقضيه في الحال، بل لا بد من ثبوته بحيث يفضي إلى عدم درايته بما يقول، وعدم علمه بما يقرأ. فإن قلت: هل فرق بين نعس وهو يصلي، وصلى وهو ناعس؟ قلت: الفرق الذي ضرب قائماً، وقام ضارباً، وهو احتمال القيام بدون الضرب في الأول، واحتمال الضرب بدون القيام في الثاني. و إنما اختار ذلك ثمة وهذا هنا لأن الحال قيد وفضلة، والأصل في الكلام هو ماله قيد، ففي الأول: لاشك أن النعاس هو علة الأمر بالرقاد لا الصلاة فهو المقصود الأصلي في التركيب، وفي الثاني: الصلاة علة للاستغفار، إذ تقدير الكلام: فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس يستغفر))[٢].

التفت العيني إلى مسألة في غاية الأهمية حين أخذ بتوجيه الكرماني، إذ تبدو الإشارة في قولهما إلى العدول عن البنية الفعلية إلى الجملة الاسمية واضحة، لكن لم يعبروا عنه بمصطلحه المعهود (العدول) إذ اكتفوا بالالتفات إلى الفائدة في تغيير الأسلوب التعبيري في استعمال البنية اللغوية، والمعلوم أن التغيير في الأسلوب بين التجدد والثبات مظهر من مظاهر العدول في اللغة[٣]، ومن هذا الفهم لأسلوب العدول

(١) صحيح البخاري ٥٣/١، رقم الحديث ٢١٢.
(٢) عمدة القاري ١٦٤/٣، وينظر: الكواكب الدراري ٦٠/٣.
(٣) ينظر: البلاغة والأسلوبية ٢٨٢.

بين الأبنية في سياق الحديث أشار القسطلاني إلى الغاية من التغاير بين البنيتين مستفاداً هو الآخر من قول الكرماني، فيرى أن سبب التغاير بين لفظي النعاس إنما هو للتنبيه[١]، وهذا التنبيه هو الفائدة التي تجنى من نمط العدول في التراكيب اللغوية، ولاسيما حين يعمد المتكلمون إلى تنبيه السامع وتنشيط ذهنه للاستماع إلى معنىً يقصدونه[٢].

وقد حاول الشراح من خلال الوقوف على الخصائص الدلالية لكلا البنيتين الفعلية والاسمية في سياق الحديث التماس الفرق المعنوي او النكتة الدلالية المتحققة نتيجة للتغيير في الأسلوب التعبيري، فعلى مستوى البنية الفعلية في قوله (نعس) أفادوا من سمة التحقق والوقوع الملازمة لهذه البنية[٣]، وأفادوا كذلك من قوله (يصلي) الذي يتسم بالتجدد والحدوث والاستمرار[٤]، أما على مستوى الجملة الاسمية فانتفعوا في قوله (ناعس) من الصفة التي تلازمها في اللغة وهي صفة الثبوت أي ثبوت الصفة في صاحبها وأنه متصف بها على سبيل الدوام[٥].

فمن هذا المنطلق عللوا مجيء التغاير السياقي بين (نعس) و (ناعس) بأنه تنبيه على أنه لا يكفي تجدد أدنى النعاس وقضاؤه في الحال، هذا إذا اقتصر التعبير على البنية الفعلية في السياق، بل لابد من ثبوت هذا النعاس بمجيء البنية الاسمية (ناعس)؛ لأن ثبوته هو الذي يفضي إلى عدم الدراية بما يقول وعدم علمه بما يقرأ،

---

(١) إرشاد الساري ١/٢٨٤.

(٢) ينظر: البلاغة والأسلوبية ٢٧٩.

(٣) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته(د. إبراهيم السامرائي)٢٤، والدلالة الزمنية في الجملة العربية (د. علي جابر المنصوري) ٤٣.

(٤) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته ٣٢.

(٥) ينظر: معاني الأبنية٩، والتعبير القرآني ٢٤.

واستمدوا من الجملة الحالية في قوله ((وهو ناعس)) قيداً للكلام، ففي قوله (نعس) كان النعاس متحققاً قريباً من الحال وذلك لاقترانه بـ(إذا) التي تجعل الماضي قريباً من الحال[١]. من هنا كان تحقق النعاس وقرب زمنه من الحال يناسب مجيء قوله ((يصلي)) بصيغة المضارع الدال على التجدد والاستمرار، وبذلك دل السياق على تناقض مقتضى المقام الذي يقتضي البقاء على وضوء لصحة أداء الصلاة؛ لذا جاء قوله ((فليرقد)) مقترناً بلام الأمر بعد المضارع المجرد استجابة لأبعاد التغاير الزمني في السياق؛ لأن النوم يبطل الوضوء الذي يعد من لوازم الصلاة، لذلك كان الأمر بالرقود في محله، إذ إن النعاس في قوله: (نعس) كان هو علة الأمر بالرقود في قوله ((فليرقد)) لا الصلاة لهذا فهو المقصود الأصلي في التركيب، أما مجيء البنية الاسمية في قوله ((ناعس)) فالصلاة كانت علة الاستغفار؛ لأن تقدير الكلام: فإن أحدكم إذا صلى وهو ناعس فليستغفر[٢]؛ لأن تحقق وقوع الصلاة مع ثبوت النعاس بالصيغة الاسمية (وهو ناعس) أدى إلى أن النعاس أصبح صفة ثابتة للمصلي حتى إنه لا يدري ما يقول انزله منزلة الصفة الثابتة في صاحبها. ولا تخفى مناسبة هذا التغاير الأسلوبي في سياق الحديث مع مضمونه الدال على النهي عن الصلاة مع النعاس[٣]، فبدأ السياق بالبنية الدالة على وتحقق وقوع النعاس وختمه بالبنية الدالة على الثبوت عندما أصبح حال المصلي لا يدري ما يقول.

وقد بدا الفرق المعنوي بين البنيتين أكثر وضوحاً في المثال الذي أوردوه لتقوية تفسيرهم للتغيير في البنية إذ يرون أن الفرق بين التعبيرين هو كالفرق الذي بين ضرب

---

(١) ينظر: الدلالة الزمنية للجملة العربية في القرآن الكريم (د. نافع علوان) ٧٦.
(٢) ينظر: الكواكب الدراري ٦٠/٣، ومنحة الباري ٥١٠/١، وعمدة القاري ١٦٣/٣، وإرشاد الساري ٢٨٤/١.
(٣) ينظر: عمدة القاري ١٦٣/٣.

قائماً، وقام ضارباً، فقوله: ضرب قائما يحتمل قياماً بلا ضرب، في حين أن قام ضارباً يحتمل الضرب بلا قيام[١]. فهذا دال على اختلاف البنية تبعه اختلاف المعنى إذ كل عدول عن بنية إلى أخرى لابد أن يصحبه عدول عن معنى إلى آخر إلا إذا كان ذلك لغة من لغات العرب[٢].

وتأسيساً على ذلك يبدو أن العيني وجد في كشف الكرماني عن اختلاف البنية اللغوية في السياق اللفظي للحديث، ما يبدو كافياً في بيان الفائدة الدلالية المرجوة من مضمون الحديث لذلك لم يعلق عليه، بل اكتفى بإيراده على العكس من بقية أقوال الكرماني الأخرى التي كان يوردها ثم يذيلها بقوله: ((وهذا فيه نظر))[٣].

ويبدو إدراك العيني لدلالة بنية (اسم الفاعل) جلياً من خلال تفسيره حديث أُمّ هانئ بنت أبي طالب قالت: ((ذهبتُ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عامَ الفتحِ فوجدْتُهُ يغتسل وفاطمةُ ابنته تستُرُهُ قالت فسلمتُ عليه فقال ((مَنْ هذه)) فقلتُ أنا أُمّ هانئٍ بنت أبي طالب فقال ((مرحباً بأُمّ هانئٍ فَلَمَّا فَرَغَ من غُسُلِهِ قامَ فصلى ثمانيَ ركعاتٍ ملتحفاً في ثوبٍ واحدٍ فلَّما انصرف قلت يا رسول الله زعم ابنُ أُمِّي أنه قاتلٌ رجلاً قد أجرْتُهُ فلاَنَ بنَ هُبيرةَ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ((قد أجرنا من أجَرْتِ يا أُمِّ هانئٍ)) قالت أُمِّ هانئٍ وذاك ضحىً))[٤]. إذ يرى أن قوله: ((إنه قاتلِ)) اسم فاعل وليس فعلاً ماضياً من باب المفاعلة، فيقول: ((قوله: ((إنه قاتِل)) لفظ قاتِل اسم

(١)ينظر: الكواكب الدراري ٦٠/٣، ومنحة الباري ٥١٠/١، وعمدة القاري ١٦٣/٣، وإرشاد الساري ٢٨٤/١.
(٢) ينظر: معاني الأبنية في العربية ٧.
(٣) ينظر: عمدة القاري
(٤) صحيح البخاري ٨٠/١، رقم الحديث ٣٥٧.

فاعل لا ماض من باب المفاعلة، والمعنى أنه عازم لقتله، لأنه لم يكن قاتلاً حقيقة في ذلك الوقت، ولكن لما عزم على التلبس بالفعل أطلقت عليه القاتل))[١].

فسر العيني دلالة بنية اسم الفاعل بحسب دلالة الحديث، يدل هذا على مجيء الضمائر في قوله (إنه) العائد على أُمِّ هانيء، وقوله: (لقاتله) العائد على الرجل، لكنه في تفسيره هذا عكس فهمه لدلالة بنية الفاعل الدالة على ثبوت الوصف فابنُ أُمِّ هانيء حين عزم على قتل الرجل أصبح بمنزلة الثابت في وقوع الفعل لذلك أخبرت عنه ببنية اسم الفاعل الدال على هذا المعنى.

وقد اختلف بعض الشراح في تحديد البنية في قوله ((إنه قاتل))، فمنهم من ذهب إلى أنها بنية اسمية من خلال نفيه للفعل الماضي وتصريحه بأنها اسم فاعل، قال الكرماني: ((قاتل) اسم فاعل بمعنى فاعل لا فعل ماضٍ))[٢]، في حين ذهب القسطلاني إلى أنها بنية فعلية أي: إنها فعل ماضٍ دال على المشاركة من باب المفاعلة، فقال: ((إنه قاتلٌ رجلاً)) أي: عازم على مقاتلة رجلٍ))[٣] وربما يكون تتبع المقام خير دليل على تحديد دلالة البنية بما تقتضيه دلالة سياق الحديث، فالمعروف من النظر إلى مقام الحديث يتبين أنه مقام شفقة و شكاية لاخفار ذمة أُمِّ هانئٍ فيمن أجرته أي أمنته بالدخول في دار الإسلام، فهذا المقام يوحي بضعف هذا الرجل فكيف يصح أن يكون مشاركاً في القتال الذي تفيده بنية (فاعل) ومعنى هذا أن قول القسطلاني ضعيف من جهة الالتفات إلى المقام فلعله نظر في تفسيره إلى البنية ذاتها فحكم على فعليتها من غير أن يلتفت إلى مكونات السياق ومنها المقام الذي يقوي ما

(١) عمدة القاري ٩٣/٤.
(٢) الكواكب الدراري ١٦/٤.
(٣) إرشاد الساري ٣٨٩/١.

ذهب إليه العيني فقوله ((قاتل)) دال على ثبوت حدث القتل حتى أصبح كأنه واقع على هذا الرجل الذي أجرته أُمِّ هانئٍ.

وقد يكشف العيني عن دلالة اسم الفاعل في بنية سياق الحديث الشريف، مكتفياً بإيراد معنى البنية من غير أن يذكرها، وجاء ذلك في منهجه التفسير للحديث النبوي في سياق قوله (صلى الله عليه وسلم): ((اغسلوه بماء وسدر وكَفِّنُوهُ في ثوبين ولا تُحَنِّطُوهُ ولا تُخَمِّرُ رَأسَهُ فإنه يُبعث يومَ القيامة ملبياً))[١].

وفي بيانه معنى قوله ((ملبياً)) قال: ((قوله ((ملبياً)) نصب على الحال، أي: حال كونه قائلاً لبيك، والمعنى انه يحشر يوم القيامة على هيئته التي مات عليها ليكون ذلك علامة لحجه، كالشهيد يأتي وأوداجه تشخب دماً. وفي (التوضيح): وفي رواية ((ملبداً)) أي على هيئة ملبداً شعره بصمغ ونحوه))[٢].

وواضح أن العيني بيَّن دلالة بنية اسم الفاعل في سياق الحديث من أن يصرح بها، مردفاً ذلك بالرواية الأخرى التي أوردها صاحب التوضيح وهي قوله((ملبداً)) أي: ملبداً شعره بصمغ أي: يصير شعره كاللبد. ولعل هذه الرواية لا تخلو من البعد عن مقام الحديث وسياقه، إذ ذكر ابن عباس (رضي الله عنه) في سند الحديث، قال: ((بينما رَجلٌ واقفٌ بعَرَفَةَ إذ وقع عن راحلتِهِ فوقصته أو قال فأوْقَصَتْهُ))[٣] فالمقام يؤيد مجيء قوله ((ملبياً)) لذا أنكر القاضي عياض رواية ((ملبداً)) مرجحاً قوله ((ملبياً) مستدلاً على ذلك بحديث آخر جاء في باب ((كيف يكفن المحرم)) ويرد فيه قوله ((يلبي)) مضيفاً بعد أن أورد قوله (يلبي) أنه ليس للتلبيد هنا معنى[٤].

---

(١) صحيح البخاري ٧٥/٢، رقم الحديث ١٢٦٥.

(٢) عمدة القاري ٧٤/٨. لعل الصواب هيأته وهيأة.

(٣) ينظر: الكواكب الدراري ٦٩/٧، ومصابيح الجامع ٢٢٥/٣.

(٤) ينظر: مشارق الأنوار ٣٥٥/١.

والحق أن العيني حين نقل الرواية التي ذكرها صاحب التوضيح كان يفهم المعنى المراد بها وربما يؤيد ذلك قوله في موضع آخر معلقاً على ما أنكره القاضي عياض: ((قلت له معنى، وهو أن الله تعالى يبعثه على هيئته التي مات عليها))[١]، ومع إقرار العيني أن رواية التلبيد ذات معنىً إلا أن قوله ((ملبياً)) ببنية اسم الفاعل يبدو الأقرب إلى دلالة سياق الحديث المقيدة بمقام اداء مناسك الحج مما يقتضي مجيء البنية الاسمية الدالة على ثبوت الصفة في صاحبها، وأن صاحبها متصف بها على الدوام[٢]، فكأن ثبوت التلبية عند هذا الرجل يكون شاهداً وعلامة له يوم القيامة يشهد بحجه، أي إنه يحشر ملبياً ثابتاً على هذه الصفة فهي ديدنه الملازم له.

فثبوت دلالة الاسم في التعبير عن الصفة تجعله أقوى دلالة من الفعل الذي يدل على الحدوث والتجدد فالوصف به غير ثابت؛ لأنه مقيد بزمن والوصف فيه يتغير باختلاف الزمن، من هنا كان الاسم أعم وأثبت في الدلالة من الفعل[٣]، وبهذا الفرق بين دلالة البنيتين تصبح البنية الاسمية(اسم فاعل) (ملبياً) هي ما يمكن الميل إليه في سياق حديث آخر في مقام الحج وقف عنده العيني وورد بروايتين إحداهما بالبنية الفعلية (يلبي) والأخرى بالبنية الاسمية (ملبياً) مكتفياً بإيراد معنييهما من غير ترجيح، فقال: ((يلبي)) بصيغة المضارع المبني للفاعل، وقال عمرو بن دينار بروايته ((ملبياً)) على صيغة اسم الفاعل المنصوب على الحال، والفرق بينهما أن يلبي يدل على تجدد التلبية مستمراً، وملبياً يدل على ثبوتها))[٤]. وربما يؤيد هذا المعنى عدم إيراد الشراح لرواية البنية الفعلية (يلبي) حين وقفوا عند رواية (ملبياً)

(١) عمدة القاري ٨/٧٦.
(٢) ينظر: معاني الأبنية ٩..
(٣) ينظر: المصدر نفسه ٩..
(٤) عمدة القاري ٨/٧٦-٧٧.

التي جاءت بالبنية الاسمية، بل ذكروا المعنى الذي أفاد في سياق الحديث، قال أبو زكريا الأنصاري في قوله: ((فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً)) ((أي: بصفة الملبين بنسكه الذي مات فيه قائلاً: اللهم لبيك... إلخ، وإنما بعث بتلك الصفة؛ لتكون علامة لنسكه، كالشهيد يأتي أوداجه تشخب دماً))[١]، وذهب إلى هذا المعنى القسطلاني، والمناوي من دون أية إشارة إلى رواية البنية الفعلية[٢]. فالتعبير ببنية اسم الفاعل قد أعطى التلبية في سياق الحديث صفة الدوام الملازمة لهذه البنية

(١) منحة الباري ٣/٣٣٦.

(٢) ينظر: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم ١٠٢.

الخاتمة

توصل البحث إلى النتائج الاتية:

١- إن السياق هو الذي يتكفل بتحديد معنى واحدا للبنية الصرفية ،على الرغم مما تتسم به دلالتها من تعدد واحتمال في حالة تجردها.

٢- أدرك العيني أن دلالة سياق الحديث قد تقتضي خروج بنية التفضيل عن معناها المشهور إلى معنى اخر استجابة لمقتضيات السياق اللغوي والمقام في بنية الخطاب في الحديث النبوي.

٣- اثبت البحث أن العيني وغيره من الشراح قد تنبهوا إلى ظاهرة العدول السياقي الداخلي معبرين عن ذلك بالالتفات، وهذا ما عكسه موقفهم من التغاير السياقي بين (نعس) و(ناعس) في سياق الحديث الشريف.

٤- رجح العيني في ضوء فهمه لأثر السياق البنية الاسمية على البنية الفعلية، ولاسيما حين يكون الفرق بينهما بحركة البناء مثل : (قاتل) و(قاتل) ففي احتكامه إلى السياق والمقام أثبت أن دلالة سياق الحديث تقتضي دلالة البنية الاسمية.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- إرشاد الساري شرح صحيح البخاري: شهاب الدين احمد بن محمد الخطيب القسطلاني، المطبعة المنيرية ببولاق مصر الطبعة السابعة ١٣٢٢هـ.

٣- الأعجاز الصرفي في القرآن الكريم دراسة نظرية تطبيقية التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة:- تأليف د. عبدالحميد احمد يوسف الهنداوي المكتبة العصرية، الطبعة الأولى صيدا- بيروت ٢٠٠١م.

٤- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك:- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف(ت ٧٦١ هـ) تحقيق: عبد المتعال الصعيدي دار الندوة بيروت لبنان (د.ت).

٥- البرهان في علوم القرآن بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) قدم له وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية الطبعة الاولى، بيروت – لبنان، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٦- البلاغة والأسلوبية:- تأليف د. محمد عبدالمطلب، الشركة المصرية العالمية لونج مان، الطبعة الثالثة، مصر، ٢٠٠٩م.

٧- التعبير القرآني: تأليف: د. فاضل صالح السامرائي، دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل ١٩٨٧م ، الطبعة الاولى.

٨- التعريفات:- الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى بيروت- لبنان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٩- التوقيف على مهمات التعاريف:- زين الدين بن تاج العارفين المناوي(ت١٠٣١هـ)، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٠- التيسير بشرح الجامع الصغير:-الحافظ زين الدين المشهور بالمناوي، دار النشر مكتبة الإمام الشافعي، الطبعة الثالثة، الرياض ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن:- تأليف محمد بن يزيد الطبري، دار النشر دار الفكر-بيروت ١٤٠٥هـ.

١٢- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر شمس الدين القرطبي (ت ٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفش، الناشر: الدار المصرية- القاهرة الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

١٣- حاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك:- محمد بن علي الصبان، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠م.

١٤- الخصائص:- لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق:- محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافي العامة، الطبعة الرابعة بغداد ١٩٩٠م.

١٥- الدلالة الزمنية في الجملة العربية، د.علي جابر المنصوري، الطبعة الاولى، مطابع جامعة بغداد، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٦- الدلالة الزمنية للجملة العربية في القرآن الكريم، د. نافع علوان بهلول، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، مركز البحوث والدراسات الاسلامية، الوقف السني.

١٧- الدلالة السياقية عند اللغويين:- د. عواطف كنوش المصطفى، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لندن ٢٠٠٧م.

١٨- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها تأليف: د. لطيفة ابراهيم النجار، دار البشير، الطبعة الاولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٩- ديوان الفرزدق:- دار صادر بيروت ١٩٦٦م.

٢٠- الزاهر في معاني كلمات الناس: لأبي بكر محمد بن القاسم الانباري(ت ٣٢٨هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الرشيد للنشر والتوزيع – بغداد ١٩٧٩م.

٢١- شرح المراح في التصريف:- بدر الدين محمود بن أَحمد العيني، تحقيق عبدالستار جواد، دار الرشيد، الطبعة الأولى، بغداد ١٩٩٠م.

٢٢- شرح الملوكي في التصريف:- صنعة ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) تحقيق فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

٢٣- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية. القاهرة. مصر (د.ت).

٢٤- صحيح البخاري محمد بن اسماعيل ابو عبدالله البخاري(ت) تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٢٥- صحيح مسلم:- مسلم بن الحجاج ابو الحسين القشير النيسابوري تحقيق:- محمد فؤاد عبدالباقي، دار احياء التراث العربي، بيروت(د.ت).

٢٦- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: العلامة بدر الدين محمود بن أَحمد العيني (٨٥٥هـ) ضبطه وحققه: عبدالله محمود محمد عمر، ط٢ ، دار الكتب العلمية. بيروت لبنان ٢٠٠٩م.

٢٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، دار المعرفة بيروت ١٣٧٩هـ.

٢٨- فتح الباري: لابن رجب زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين الشهير بابن رجب الطبعة الثانية، دار ان الجوزي، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. السعودية- الدمام ١٤٢٢هـ.

٢٩- الفعل زمانه وابنيته:- تأليف د. ابراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت-لبنان ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٣٠- فيض القدير: زين الدين محمد المدعو بعبدالرؤوف بن تاج العارفين المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، الطبعة الاولى ١٣٥٦هـ، المكتبة التجارية الكبرى- مصر.

٣١- الكافية في النحو تأليف: الإمام جمال الدين ابي عمر وعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان الطبعة الاولى / ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٢- الكواكب الدراري: الكرماني، الطبعة الثانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٣٣- اللغة العربية معناه ومبناها:- تأليف د. تمام حسان، عالم الكتب الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٤- المتوارى على أبواب البخاري: أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم بن مختار القاضي، أبو العباس ناصر الدين ابن المنير (ت ٦٨٣هـ)، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة المعلا. الكويت.

٣٥- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى(ت ٢١٠هـ) تحقيق:- احمد فريد المجيدي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى بيروت- لبنان ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٣٦- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤)، الناشر دار الفكر- بيروت- لبنان، ط ١٤٢٢- ٢٠٠٢م.

٣٧- معاني الأبنية في العربية:- تأليف د. فاضل صالح السامرائي، جامعة الكويت، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

٣٨- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل أبو اسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ) الطبعة الاولى، الناشر عالم الكتب بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٩- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح اسماعيل الشلبي، الطبعة الاولى، دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة- مصر (د.ت).

٤٠- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس أَحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي(ت٦٥٦هـ) حققه وعلق عليه محي الدين ديب وآخرون، دار ابن كثير الطبعة الثانية دمشق-بيروت ١٤٢٤هـ- ١٩٩٩م.

٤١- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية(شرح الشواهد الكبرى):- بدر الدين محمود بن احمد العيني(ت٨٥٥هـ) تحقيق:- محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٤٢- المقتضب:- لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق:- محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

٤٣- منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري: تأليف حمزة محمد قاسم، مكتبة البيان- دمشق- مكتبة المؤيد- الطائف ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.

٤٤- منحة الباري بشرح صحيح البخاري المسمى "تحفة الباري": شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الانصاري المصري الشافعي تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشيد ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م. الرياض السعودية.